

Distr.: General
20 June 2024

Original: Arabic



مجلس الأمن
السنة التاسعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والسبعون
البند 67 من جدول الأعمال
تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

رسالتان متطابقتان مؤرختان 15 حزيران/يونيه 2024 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومة الجمهورية العربية السورية، أكتب إليكم بخصوص قيام الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح بتوقيع اتفاق جديد مع كيان إرهابي مسلح يدعى "الجيش الوطني السوري"، وذلك بذريعة حماية الأطفال. وفي هذا الإطار، يشير وفد بلادي إلى ما يلي:

- تؤكد حكومة بلادي على التزامها التام بحماية مواطنيها كافة أينما وجدوا على أراضيها، وخاصة النساء والأطفال، واستمرارها في مواجهة الجرائم والانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها، ولا تزال ترتكبها، التنظيمات الإرهابية والمليشيات الانفصالية، ومشغلوها في كيان الاحتلال الإسرائيلي، والقوات الأمريكية، والقوات التركية المتواجدة بشكل غير شرعي على أراضي بلادي.
- إن قيام الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح بتوقيع اتفاق مزعوم مع تنظيم إرهابي يضفي الكثير من الشكوك حول مهنيتها وحيادية عملها، كما يمثل محاولة فاضحة لإسباغ نوعٍ من الاعتراف أو الشرعية على تنظيم إرهابي، وتبييض صفحته، والترويج له، والتغطية على جرائمه خدمةً لأجنداتٍ سياسية معادية لسورية وشعبها.
- إن تدّرع الممثلة الخاصة بأن الاتفاق الجديد "لا يشكل حكماً مسبقاً على الوضع القانوني لهذه الجماعة من غير الدول" يثير تساؤلات عديدة حول حقيقة الدور الذي تلعبه، لا سيما وأن موقفها من الإبادة الجماعية في غزة، ومن قتل سلطات الاحتلال الإسرائيلي لعشرات آلاف الفلسطينيين، غالبيتهم من النساء والأطفال، فضح انحيازها وتخليها المخجل عن واجبات ومحددات ولايتها، مما يتطلب من دولنا الأعضاء التنبّه لذلك عند التعامل مع مثل هذا النوع من الممثلين الخاصين.
- إن توقيع هذا الاتفاق المزعوم يعيد إلى ذاكرتنا أيضاً الاتفاق الذي وقّعه الممثلة الخاصة سابقاً مع ما يسمى ميليشيات قسد الانفصالية في شمال شرق سورية في عام 2019، والذي حظي آنذاك



بحملة ترويح مشابهة بزعم أنه "سيضع حداً لحالات تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل تلك الميليشيات في سورية". إلا أن ميليشيات "قسد" لا تزال تُجنّد الأطفال قسراً، وتحتجّر عشرات الآلاف غيرهم في مراكز الاحتجاز اللاشريعة واللاإنسانية في مناطق سيطرتها كسجن غويران، ومخيم الهول، والروج وغيرها، مما يعني أن الاتفاق الجديد المزعوم لا يصبّ في مصلحة الطفل كما تروّج له الممثلة الخاصة، بل يوفر غطاءً لمثل تلك التنظيمات الإرهابية، والميليشيات الانفصالية، للاستمرار والإمعان في انتهاكاتهما لحقوق الإنسان في سورية.

- لقد عمدت الممثلة الخاصة إلى توجيه نداءاتٍ لما أسمته "أطراف النزاع" في الجمهورية العربية السورية. وفي هذا المجال، تؤد سورية أن تشدد على رفضها التام لوضعها الحكومة السورية على قدم المساواة مع تنظيماتٍ إرهابية مدرجة على قوائم مجلس الأمن، وميليشيات انفصالية عميلة لدول أجنبية تتواجد بشكلٍ غير شرعي على أجزاءٍ من الأراضي السورية.

- تؤكد سورية التزامها بمواصلة جهودها لمكافحة الإرهاب، وإعادة الأمن والاستقرار وبسط سلطة القانون على كامل أراضيها. كما تشدد على ضرورة النأي بقضايا تعزيز حقوق الطفل وحمايتها عن أية اعتبارات سياسية ضمن إطار عمل آليات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وآمل إصدار هذه الوثيقة وتعميمها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 67 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) قصي الضحّاك

السفير

المندوب الدائم